

**A**

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL**الجمعية العامة**

A/42/915/Add.4

11 May 1988

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثانية والأربعون  
البند ١٣٦ من جدول الأعمالتقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

## تقرير الأمين العام

## إضافة

- ١ - طلبت الجمعية العامة بموجب قرارها ٣٣٠/٤٢ المؤرخ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٨ ، مرة أخرى إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً عن التطورات المتعلقة ببعض المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة في نيويورك .
- ٢ - وفي ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وجه الأمين العام إلى رئيس محكمة العدل الدولية رسالة يأذن فيها للمستشار القانوني للأمم المتحدة أن يقدم ، نيابة عنه ، بيانات كتابية وشفوية عن مسألة الفتوى المتعلقة بانطباق الالتزام بالتحكيم بموجب الفرع ٢١ من اتفاق مقر الأمم المتحدة المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٧ . وعملاً بهذا الإذن ، أحال المستشار القانوني إلى المحكمة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٨ ، بياناً كتابياً باسم الأمين العام .
- ٣ - كما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الديمقراطية الألمانية والجمهورية العربية السورية بيانات كتابية في نطاق الحد الزمني الذي قرره المحكمة .
- ٤ - وفي جلسة علنية عقدت في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، أدلى المستشار القانوني للأمم المتحدة ببيان شفوي أمام المحكمة ، كما أجاب ، في جلسة علنية أخرى عقدت في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، على الأسئلة التي وجهها بعض أعضاء المحكمة إليه .

٥ - وأصدرت المحكمة فتواها في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٨ وصدرت عن الأمين العام في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، مذكرة بإحالتها إلى الجمعية العامة . (A/42/952) .

٦ - وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٨ ، قام المدعي العام للولايات المتحدة بإيداع صحيفة افتتاح الدعوى ضد منظمة التحرير الفلسطينية ، وفي دعوى بالانصاف الايضاحي والزجسري لتكليف المنظمة بالكف عن مواصلة انتهاك لقانون مكافحة الارهاب ، مبتدئا بذلك الاجراءات القانونية في المحاكم المحلية في الولايات المتحدة . وردا على امتفسار وجهته المحكمة المحلية الاتحادية التابعة للمنطقة الجنوبية لنيويورك عما إذا كانت الامم المتحدة تنوي تقديم حافظة مستندات "معاونة للمحكمة" عن هذه المسألة ، وجه المستشار القانوني للأمم المتحدة رسالة الى الاونورايل ادموندل . بالميري ، قاضي المنطقة في الولايات المتحدة ، يبلغه فيها برغبة الامم المتحدة في أن تقدم ، في الوقت المناسب ، حافظة مستندات "معاونة للمحكمة" ، لمساعدة المحكمة على حسم المسائل القانونية الدولية التي تثار في إجراءات المحاكم المحلية .

٧ - وقدمت منظمة التحرير الفلسطينية في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٨ طلبا إلى المحكمة الاتحادية للناحية برفض الدعوى المرفوعة عليها من جانب المدعي العام للولايات المتحدة بسبب عدم الاختصاص .

٨ - ومن المتوقع أن يقوم قاضي المحكمة المحلية بتحديد موعد لتقديم المعلومات خلال الايام القليلة القادمة ، وأن تقدم الامم المتحدة حافظة المستندات "المعاونة للمحكمة" في الوقت المناسب .

-----